قانون حق المؤلف في العصر الرقمي احتكار للمعلومة أم نفاذ حر لها

The copyright law in the digital age is information monopoly or free access to it

أ د مسعودة عمارة [1*]،
[1]جامعة البليدة 2، (الجزائر)
د راضية عباس [2]،
[2] جامعة البليدة 2، (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/03/02 تاريخ القبول للنشر: 2022/03/28 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تزامنا مع الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي الذي شهدته جميع نواحي الحياة، وما تميزت به الوسائل التكنولوجية المتطورة، من قدرة هائلة في تجميع ومعالجة وتبادل المعلومات، والاعتماد المتزايد على تلك الوسائل، أدى إلى ظهور إشكالات حماية حقوق المبدعين عبر النت و أصبحنا أمام عصر جديد لحقوق المؤلف، لم يعد فيه نظام المؤلف كفيل بحماية حقوق المؤلفين في البيئة الرقمية ، ما جعل البعض يشدد الحماية سواء أكانت قانونية légal أم تقنية technological ، وآخر يحاول إيجاد نظم وبدائل لحقوق الملكية الفكرية واعتبارها قيد للإبداع و التشاركية الفكرية، ما بين مؤيد للإبقاء على النظام و ملائمته ومعارض له باعتباره عائق أمام التشاركية الفكرية للجمهور تقف ورقتنا البحثية لتسليط الضوء على هذه الاتجاهات و توضيح الرؤى.

الكلمات المفتاحية: البيئة الرقمية ، النفاذ الحر المعلومة ، حق المؤلف ، كوبي رايت، قانون الألفية الرقمية.

Abstract :

In conjunction with the information revolution and the technological development witnessed by all aspects of life, and what was characterized by the advanced technological means, the enormous capacity in collecting, processing and exchanging information, and the increasing reliance on these means, has led to the emergence of problems protecting the rights of creators across the Internet and we are facing a new era of copyright.

* المؤلف المراسل: fitouares@gmail.com

In it, the author's system is no longer sufficient to protect the rights of authors in the digital environment, which made some tighten protection, whether legal or technological, and others are trying to find systems and alternatives to intellectual property rights as a constraint on creativity and intellectual participation, between supporters of maintaining the system and its suitability and opposing As an obstacle to the intellectual participatory of the public, our research paper stands to highlight these trends and clarify visions.

* المؤلف المراسل: fitouares@gmail.com

مقدّمة:

تزامنا مع الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي الذي شهدته جميع نواحي الحياة، وما تميزت به الوسائل التكنولوجية المتطورة، من قدرة هائلة في تجميع ومعالجة وتبادل المعلومات، والاعتماد المتزايد على تلك الوسائل التكنولوجية برامج[1] ، تحميل ....الخ، أدت الرغبة في تطوير حماية حقوق المؤلفين لمصنفاتهم الأدبية والفنية في ظل التطورات في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا، من أجل الحفاظ عليها بطريقة تكفل أكبر قدر ممكن من الفعالية، خاصة مع ظهور مشكلات قانونية كان لاستعمال شبكة الانترنيت دور فيها .

هذه العوامل مجتمعة ومتفاعلة أدت إلى ظهور سياسات جديدة ،تسمح لأصحاب المحتوى بإعادة استخدام المصنفات ، كما يتمّ السماح لمستخدمين آخرين بإعادة استخدام المحتوى من خلال منح ترخيص Creative Commons، كما أنّ بعض المحتويات تخضع إلى ما يُعرف بالاستخدام العادل وهو استخدام موادّ محمية بموجب حق التأليف في حالات معيّنة دون الحصول على إذن من صانع المحتوى وتختلف هذه الآليّة من بلد لآخر.[2]

بالتالي نحن أمام عصر جديد لحقوق المؤلف، لم يعد فيه نظام المؤلف كفيل بحماية حقوق المؤلفين في البيئة الرقمية، ما دفع إلى تشديد الحماية من خلال إصدار قوانين تنظم تداول المعلومة عبر النت، ويعتقد العديد من خبراء الإنترنت أن تشديد الحماية سواء أكانت قانونية legal أم تقنية technological، ومحاولة إيجاد نظم وبدائل لحقوق الملكية الفكرية، قد أثر سلبا على تطور الإنترنت، وحقق عكس ما كان متوقعًا حيث جعلها أكثر انغلاقا بعد أن كانت مفتوحة، مما أدى بدوره إلى الحد من حرية الإبداع والابتكار، وهذا الرأي يجانب الصواب حيث أن هناك العديد من المبادرات التي تطلقها المؤسسات غير الربحية والأفراد العاديين لجعل الإنترنت في حالة من التطور والتجدد الدائمين.

ينتقد البروفيسور لورنس ليسيغ من كلية القانون في جامعة هارفرد ما آلت إليه الأمور بالنسبة لحقوق المؤلف في شبكة الإنترنت، ويرى أن القانون ما زال غير فعال في البيئة الرقمية age digital بالرغم من التشدد في الحماية في الشبكة.

ويضيف أن الإشكالية الحقيقية لقانون حقوق المؤلف لا تكمن في عدم الالتزام به، وإنما تتعلق أساسا بالنظام القانوني الذي يحكم المصنفات الفكرية، فكل استخدام للمصنفات الفكرية في شبكة الإنترنت يشكل اعتداء على حقوق المؤلف، مما يحتم إعادة التفكير بالقانون وتعديله ليتناسب مع التصرفات الطبيعية لمستخدمي

---

[1]- انظر لمزيد من التفصيل في حماية البرامج كأول أزمة عرفها قانون المؤلف دراسة : عمارة مسعودة ، النظام القانوني لبرامج الإعلام الآلي بين قانون المؤلف و براءة الاختراع ، جامعة الجزائر 1 ، 2013.

[2]– منال دربالي ،احترام حقوق المؤلف في تونس ، ممارسات مارقة رغم زخم الترسانة القانونية ، 2020/5/21 ، الموقع الالكتروني https://nawaat.org/2020/05/21 ، تاريخ الزيارة 2021/3/8.

الشبكة. وقد أصبح القانون أكثر تعقيدًا مما ينبغي، والأصل أن يكون مفهوما أكثر من أي وقت مضى من قبل جميع الأشخاص وليس فقط من المتخصصين والقانونيين منهم، وبرأيه بات إيجاد قانون متناسب ضروري لضرورة حماية حقوق المؤلفين ومن في حكمهم وتوفير الفرص للاستفادة من الأعمال الفكرية للباحثين والهواة والمبدعين والمستخدمين في شبكة الإنترنت على حد سواء[3].

تهدف هذه الورقة البحثية إلى :

- توضيح السياسات الجديدة التي ظهرت مع البيئة الرقمية و تأثيراتها على نظام حق المؤلف.
- تبيان إلى أي مدى يمثل نظام قانون المؤلف مانع لحرية التداول للمعلومة كما ينادي به جانب من الفقه
- تبيان صور الحماية الجديدة و مدى تعارضها أو تماشيها مع نظام قانون المؤلف.
- تبيان تغير فلسفة نظام المؤلف إلى نظام النشر du droit d'auteur au copy rights
- تحديد وإبراز أهم التحديات المطروحة حاليا على رجال القانون من خلال بناء نظام قانوني مترابط ومتوازن يحوي متغيرات النموذج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجديد في البيئة الرقمية لضمان حقوق المؤلف من جهة و من جهة أخرى ضمان حق المجتمع في المعلومة ضمن التوجه الجديد الذي تنادي به قمة المعلومات.
- كما تهدف دراستنا أيضا إلى استعراض الرؤى الجديدة لبعض الدول التي تسعى إلى خلق توازن بين حق المجتمع عامة والمستعمل خاصة في الحصول على المعلومة في البيئة الرقمية و ذلك بالإجابة عن **إشكالية الورقة البحثية** : إلى أي مدى يمثل نظام المؤلف مانع أمام التداول الحر للمعلومة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي بتحليل المعلومات واستقصاءها بعرض فكرتين أساسيتين :
  - حق المؤلف تعارض أم ملائمة مع النفاذ الحر للمعلومة في البيئة الرقمية
  - مساعي حل إشكالات حق المؤلف مع النفاذ الحر للمعلومة في البيئة الرقمية

[3]– رامي علوان، حماية حقوق المؤلف في القانون الإماراتي في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة، المجلة الدولية للقانون، 2016، ص 3.

المبحث الأول

حق المؤلف تعارض أم ملائمة مع النفاذ الحر للمعلومة في البيئة الرقمية

إن التطور الذي عرفه استخدامات الانترنت كان له تأثير كبير على مفاهيم حقوق المؤلف خاصة أمام ظهور النفاذ الحر للمعلومة في البيئة الرقمية مما نتج عنه عدة صعوبات تتطلب معالجتها و محاولة التوفيق بين هذه المفاهيم.

المطلب الأول: تقييد نظام المؤلف لتدفق المعلومة في البيئة الرقمية

يتجه الاتجاه الحديث إلى اعتبار قواعد قانون المؤلف معرقل و مانع لانتشار المعلومة الفلسفة الجديدة التي أصبح ينادى بها في ظل الانفتاح و مجتمع المعلومات ، ما دفع جانب من الفقه إلى اعتبار مفاهيم قانون المؤلف تعاني أزمة هوية.

الفرع الأول: تحديات حماية حقوق المؤلف في البيئة الرقمية

يعاني نظام قانون المؤلف في البيئة الرقمية من أزمة في الهوية في المبادئ، أزمة شرعية...الخ ترجع إلى:

1-حق في المعلومة حق إنساني :يعتبر البعض قانون التأليف معوق للحقوق في المجتمعات المعرفة المعاصرة التي تعتمد على تكنولوجيا الاتصال فهو يمنع المجتمعات أو يؤخرها عن التقدم الإنساني، ويذهب لورنس لیانج lawrence liang مؤسس منبر القانون البديل يرى في قانون المؤلف اعتماده على تعريف ضيق لمصطلح المؤلف ذلك انه حسبه المؤلف يحتل معنى عالمي عبر الثقافات و عبر الزمن و فكرة المؤلف فكرة رفيعة تحمل معنى الأصالة في الروح و إنها نشأة في أوروبا بعد الثورة الصناعية لتميز شخصية المؤلف عن دائرة السلع الجماهرية المنتجة فأعماله تصبح أصيلة تندمج مع مذهب الملكية السائدة في زمن معين ويؤكد أن مفهوم المؤلف مرتبط بحق التأليف و برز لتحديد علاقة اجتماعية جديدة و هي الطريق الذي يدرك به المجتمع ملكيته للمعرفة [4].

2 -تحرير المعلومة في البيئة الرقمية A2K : يعتمد بعض الباحثين على مصطلح الوصول الحر أو المفتوح Access Openللدلالة على هذا الحق، فيعرفون الوصول الحر على أنه: "يقصد به إتاحة الإنتاج الفكري مجاناً على شبكة الإنترنت، وحق المستفيد في القراءة والتحميل الهابط، والنسخ والطبع والتوزيع والبحث، دون أن يدفع مقابل ذلك ، ولعل ما يلاحظ على هذا التعريف بأنه يحصر نطاق الإتاحة أو الوصول الحر والمجاني على ما تحتويه شبكة الإنترنت من إنتاج فكري تداول فيها عادة الإنتاج الفكري، باختلاف أنواعه

[4] – أنور بدر، حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات " دراسات في التأييد والمعارضة ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق بالعصر الرقمي "، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2013، ص 129.

فحسب دون غيرها من الفضاءات التي تداول فيها عادة الإنتاج الفكري كالمكتبات وغيرها، وهو الذي يدفعنا لاعتبار مصطلح الوصول الحر هو جزء من الكل الذي يتمثل في الحق في الوصول إلى المعرفة[5].

يعرفه البعض الآخر بأنه: " يعني القدرة على الوصول إلى المعلومات بصفة حرة ومجانية"[6].

"تمثل الباءات الثلاث" أو"B.B.B" مبادرات دولية شهيرة تشترك في هدف واحد، هو إتاحة الوصول الحر للأشخاص إلى مختلف موارد المعلومات دون شرط أو قيد، وتتمثل هذه المبادرات الثلاث في كل من[7]:

- **بادرة بودابست للوصول الحر لسنة** 2002 : initiative Access Open Budapest ،أهم أهدافها استغلال التكنولوجيا لإتاحة منشورات المجلات المتوفرة على هيئات للقراءة.
- **إعلان بيثيسدا للوصول الحر للمجلات العلمية** لسنة 2003 : Bethesda Statement on Open Access Publishing أهم أهدافه استغلال التكنولوجيا لإتاحة المنشورات العلمية بحرية للجميع في كل بقاع العالم دون أي تمييز.
- **إعلان برلين للوصول الحر إلى المعرفة في العلوم الإنسانية** 2003: كان الهدف منه هو جعل الإنترنت أداة لخدمة المعرفة، تكوين خزان للمعرفة الإنسانية وللتراث الثقافي، بالإضافة نشر المعرفة واقتسامها مع العالم[8].

---

[5]– أسامة محمد أمين، إتاحة المعلومات، المؤتمر العلمي العاشر لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات تحت عنوان: إتاحة المعرفة والوصول إلى المعلومات في المجتمع العربي المعاصر – التحديات والتطلعات ،– كلية الآداب جامعة القاهرة – مصر، 15 16 مايو 2013، ص1.

[6]–لجيلالي عجة، أزمات حقوق الملكية الفكرية – أزمة حق أم أزمة قانون أم أزمة وصول إلى المعرفة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة – الجزائر، 2012 ،ص330

[7] اسامة بن يطو، الحق في الوصول إلى المعرفة في ظل نظام الملكية الفكرية دراسة في التشريع الجزائري و المواثيق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية ،كلية الحقوق جامعة باتنة1،2020، ص36-37.

[8]- ضف إلى ذلك القمة العالمية حول مجتمع المعلومات عام 2003 وصدور إعلان المبادئ أكدت فيه حق الأفراد كلهم بالنفاذ الكامل إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحقيق مجتمع المعلومات والمعرفة.و كذا مبادرة الرياض عام 2006 انطلقت هذه المبادرة اثر المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الثاني المنعقد بمدينة الرياض يومي 25-26 فيفري 2006، حيث وجه نداء لكل المؤسسات وكل الأفراد الذين يهمهم الأمر العمل على تحقيق الوصول الحر لكل الأدبيات العلمية وذلك عن طريق رفع كل الحواجز المالية، القانونية والتقنية، التي تقف عقبة في سبيل تنمية البحث العلمي ومد جسور التواصل بين العلماء. انظر لمزيد من التفصيل: بهلول امنة، الأرشيف المفتوح المؤسساتي و الوصول الحر للمعلومات العلمية و التقنية ، revue RIST ، vol21، N01 ، 2014، ص 7 و قد شاركت الجزائر ضمن قمة المعلومات في الوثيقة التي قدمتها الجزائر لقمة مجتمع المعلومات التي عقدت بسويسرا سنة2003 أظهرت النوايا للولوج إلى مجتمع المعلومات " **إن الجزائر تعتبر أن النفاذ إلى شبكة المعلومات يشكل شرطا أساسيا لكل تقدم سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي** "انظر حرز الله فؤاد ، الحكومة الالكترونية في الجزائر، دراسة في امكانية التطبيق / مذكرة ماستر، جامعة ممد خيضر بسكرة، 2013/2012 ، ص 59.

مبررات اقتصادية تظهر في :

أولها : عدم صلاحية نظام قانون المؤلف

تمثل حقوق المؤلف احتكارا فكري حسب نظرية الولوج الحر، لاستئثار المؤلف بحقوق أدبية ومالية على إبداعه لا يمكن للغير استغلال الإبداع إلا بموافقة منه[9]، وذلك يرجع إلى أن الاحتكار الفكري لحق المؤلف يؤدي إلى نتيجتين : قلة الابتكار والإبداع وزيادة من تكلفة العملية الإبداعية، يتبنى العديد من الباحثين فكرة أن قانون المؤلف غير صالح INVALID لان الملكية الفكرية لا تعرف الندرة على عكس الملكية المادية، وان قانون المؤلف مجرد وهم FICTION أنشأته الدولة، أي كل مخالفة لحق التأليف، على عكس السرقة، فهو لا يحرم الضحية من عمله الأصلي وبالتالي فان تطبيق قانون التأليف يمثل عدوانا من قبل الدولة[10].

ثانيها: تغير طبيعة حق المؤلف و اقترابه من الكوبي رأيت في البيئة الاقتصادية

من جهة ثانية لم يغب عن ملاحظة أحد أن استهلاك السلع الثقافية، قد انفجر في العقود الأخيرة، هذا البعد الاقتصادي حجب الأساس الشخصي لحقوق المؤلف و منحها بُعدًا نفعيًا أكثر تقبله الجمهور بشكل سيء وتعارض مع الرؤية الأصلية لحقوق المؤلف، لذلك يمكن أولاً رؤية أزمة الشرعية التي أصبحت تعاني منها حقوق المؤلف من وجهة نظر قانونية، يميل المفهوم الإنساني والشخصي إلى التلاشي في مواجهة التحديات الاقتصادية للصناعات الثقافية، واقترب حق المؤلف أكثر فأكثر من حقوق النشر الأمريكية Copy Rights[11].

ثالثا: ظهور من جهة التفوق الاقتصادي

الساحق للمشغلين الذين لا ينتجون محتوى ثقافيًا ولكنهم يضمنون النقل والتوزيع و توفير المنتج ، الوصول والاستضافة كمحركات البحث والشركات المصنعة لأجهزة وبرامج التشغيل

الفرع الثاني: احتكار نظام المؤلف للإبداع

ينتقد البروفيسور لورنس ليسيغ من كلية القانون في جامعة هارفرد (School Law Harvard) ما آلت إليه الأمور بالنسبة لحقوق المؤلف في شبكة الإنترنت، ويرى أن القانون ما زال غير فعال في البيئة الرقمية – age digital –بالرغم من التشدد في الحماية في الشبكة، ويضيف أن الإشكالية الحقيقية لقانون حقوق المؤلف لا تكمن في عدم الالتزام به، وإنما تتعلق أساسا بالنظام القانوني الذي يحكم المصنفات الفكرية، فكل استخدام للمصنفات الفكرية في شبكة الإنترنت يشكل اعتداء على حقوق المؤلف، مما يحتم إعادة التفكير بالقانون وتعديله

[9]– انظر الامر 03-05 المؤرخ في19 يوليو 2003 يتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، ج ر عدد44.

[10]– أنور بدر ، المرجع السابق، ص 127.

[11] - la crise de légitimité du droit d'auteur a l'ère d'internet ,ArtJustice, voir le site : https://artjuice.net/la-crise-de-legitimite-du-droit-dauteur-a-lere-dinternet/

ليتناسب مع التصرفات الطبيعية لمستخدمي الشبكة، قد أصبح القانون أكثر تعقيدا مما ينبغي، والأصل أن يكون مفهوما من قبل جميع الأشخاص وليس فقط المتخصصين والقانونيين منهم.

وبرأيه بات إيجاد قانون متناسب ضروري أكثر من أي وقت مضى وذلك لضرورة حماية حقوق المؤلفين ومن في حكمهم وتوفير الفرص للاستفادة من الأعمال الفكرية للباحثين والهواة والمبدعين والمستخدمين في شبكة الإنترنت على حد سواء[12].

ذلك أن حسب جانب من الفقه الأصل في المعلومة والمعرفة عموماً أنها بمثابة القيمة المشتركة بين البشر، بغض النظر عن نوعها أو أهميتها، و هوية أو جنسية من يقوم باستغلالها، أو حتى فيما تم هذا الاستغلال، وأنها بطبيعتها غير قابلة لأن تكون محلا للمنافسة التي تقوم على المضاربة أو الربح، وذلك لكونها ليست تلك السلعة التي تزول باستهلاكها من طرف مستهلكها الأول، فالأصل فيها إذن أنها وجدت لتبقى وتنتشر بطريق التداول المجاني، و يقول في هذا فكتور هوجو : " الكتاب ككتاب ملك للمؤلف ولكن كفكرة فهو ينتمي إلى الجنس البشري (...) إذا كان يجب التضحية بأحد هذين الحقين ، حق الكاتب او حق العقل البشري، سيكون بالتأكيد حق المؤلف لأن المصلحة العامة هي همنا الوحيد "[13].

الفرع الثالث: المناداة بإلغاء نظام حق المؤلف في ظل الوصول الحر للمعلومة

هناك من يعارض فكرة نظام المؤلف و يعتبرها أنها لا تعود بالفائدة على المجتمع بل تعود بالثراء على عدد قليل من الناشرين على حساب الإبداع و الابتكار في المجتمع، و لعل ما يعكس هذا الاتجاه هو تشكيل منظمة السويدية [14]تحمل اسم : ضد حق التأليف الجائر Anti copy rights و في الثلاثاء الرمادي grey Tuesdaysتعمدت مخالفة و خرق قواعد حق المؤلف لجلب الاهتمام العام، إلى جانب تواجد أكثر من 400 موقع على الانترنت يدعو لمراجعة قوانين المؤلف و اقتراح نظام عادل للتعويض compensation، كما انه مع بروز و اتساع الانترنت أصبح حق المؤلف ميت و فاقد لمفعوله خاصة في ظل وجود محرك البحث غوغل و ويكيبيديا مما سمح بالتعاون على نطاق كوني[15].

---

[12]– رامي علوان، المرجع السابق، ص 04

[13] - « Le livre, comme livre, appartient à l'auteur, mais comme pensée, il appartient au genre humain (…) Si l'un des deux droits, le droit de l'écrivain et le droit de l'esprit humain, devait être sacrifié, ce serait, certes, le droit de l'écrivain, car l'intérêt public est notre préoccupation unique » Victor Hugo , voir la crise de ligitimite du droit d'auteur a l'ère d'internet ,ArtJustice ,le site : https://artjuice.net/la-crise-de-legitimite-du-droit-dauteur-a-lere-dinternet

[14] - منظمة تنادي بإلغاء نظام حق المؤلف و تعتبره لا يعود بالفائدة على المجتمع ما يقيد وصول المعلومة للجمهور

[15] احمد انور بدر، حقوق الملكية الفكرية و الرقابة على المصنفات دراسات في التأييد و المعارضة و دور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق في العصر الرقمي، المكتبة الاكاديمية، مصر ،ص 255، 2012.

المطلب الثاني : مواطن المرونة في قانون المؤلف – استثناءات حقوق التأليف امتداد لنظرية الوصول الحر للمعلومات

إن المتصفح لقانون المؤلف يجده قائم على توازن، بين مصالح متعارضة، حماية الإبداع والمؤلفين من جهة وضمان مصالح الجمهور والحريات الأساسية، نت جهة أخرى و ذلك ما تكرسه فكرة الاستثناءات les exceptions، فهي الية تضع حد للمؤلف في منعه لاستعمال واستغلال مصنفه، من خلال السماح للغير باستعمال المصنف في حالات معينة ،دون الحاجة للحصول على ترخيص مسبق منه. ويجد ذلك تبريره في غياب ضرر اقتصادي يلحق المؤلف بالإضافة إلى المتطلبات الاجتماعية لانسياب و تداول المعلومات[16]، وهذا ما يظهر من خلال : مصنفات الدومين العام ، تراخيص الإجبارية، النسخة الخاصة.

الفرع الأول : مصنفات الدومين العام

الملكية الفكرية ترتب حقوق مادية و أدبية لصاحب حق الملكية الفكرية إلا أن هذه الحماية مؤقتة طبقا لنوع الحماية المقرر خاصة الحقوق، وفي حالة انتهاء مدة الحماية أو عدم تجديدها فإنها حقوق الملكية الفكرية تسقط ويقع المال في الدومين العام، حيث أجمعت غالبية قوانين حق المؤلف على انه عند نهاية مدة الحماية المصنف وانقضاء هذه المدة فإنها تؤول إلى الملك العام، ومن حق أي شخص الاستفادة من هذا العمل ونشره من جديد دون الحصول على إذن من الورثة.

أسندت مهمة تسيير الحقوق التي وقعت في الملك العام للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث نص في المادة 130 من الأمر قم 03-05 على حماية هذه المصنفات، وان يخضع استغلالها لترخيص من هذا الديوان، ويعرف بنظام " الملك العام المدفوع.

الفرع الثاني : تراخيص الإجبارية

هي الرخصة التي تمنح للأشخاص الطبيعية أو المعنوية، من طرف السلطات المختصة، بدون موافقة المؤلف، بغرض انجاز نسخة عن المصنف أو ترجمة له إلى اللغة الوطنية، توزع داخل الإقليم الوطني، ويدفع في مقابلها مكافأة عادلة للمؤلف، وهي استثناء قانوني هام جدا لفائدة الجمهور نص عليها المشرع الجزائري بموجب المواد من 33 إلى 40 من الأمر 03-05 السالف الذكر، وهذا أيضا ما أقرته الاتفاقيات الدولية[17].

---

[16] -Désirée Potanbissi, Etude des exceptions au droit d'auteur et aux droits voisins dans la directive CE N° 2001/29 du 22 Mai 2001 sur l'harmonisation de certains aspects du droit d'auteur et des droits voisins dans la société de l'information, Mémoire de DEA propriété intellectuelle, Université de Paris, Faculté du Droit et Sciences Politiques, France ;Année , p. 04.

[17]– راجع/ المادة 13 من اتفاقية تريبس حيث نصت على أنه " تلتزم البلدان الأعضاء بقصر أو تضييق القيود والاستثناءات من الحقوق المطلقة على حالات خاصة معينة لا تتعارض مع الاستغلال المادي للمصنف ولا تلحق ضررا غير مبرح بالمصالح المشروعة لصاحب الحق فيه"، كما نصت المادة 2/10 من معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حق المؤلف على أنه " يجوز للطرف المتعاقد أن ينص في

يتولى في هذه الحالات الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تسليم التراخيص وفقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها و يقوم بالموازاة بإخطار مالك المصنف أو ممثله، وكذا إخبار كل مركز دولي أو إقليمي معني بذلك[18]، وهذا بالنسبة للمصنفات الأدبية أو الفنية المنتجة في شكل مطبوع أو سمعي بصري أو أي شكل آخر معد للتعليم المدرسي أو الجامعي[19]، ويمنح الديوان إما:

أولا: تراخيص إجبارية بترجمة المصنف داخل التراب الوطني.

ثانيا: تراخيص إجبارية بنشر المصنف داخل التراب الوطني.

الفرع الثالث: النسخة الخاصة

يقصد بالنسخة الخاصة أو النسخ للاستعمال الشخصي[20] تلك الرخصة التي يمنحها القانون لأي شخص في نسخ صورة من المصنف بأي طريقة من طرق النسخ بحيث لا يهدف نشرها أو إتاحتها الاستعمال الجماعي وإنما لغايات الاستعمال الشخصي الخاص به، وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستعمال العادي للمصنف، أو يلحق ضررا غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حقوق المؤلف[21]، بالتالي فإن استنساخ نسخة من المصنف لغايات الاستعمال الشخصي لا يشكل اعتداءا على حقوق المؤلف ولا حاجة لأخذ إذن المؤلف قبل القيام باستنساخ المصنف.

الفرع الرابع : استثناءات أخرى

- **استعمال المصنف من قبل مراكز التوثيق والأرشفة وهيئات الإعلام:**

أجاز المشرع الجزائري الحق في استعمال المصنف في إطار عمليات التوثيق والأرشفة في المكتبات العامة أو مراكز التوثيق، كما سمح في ذات الوقت للهيئات الإعلامية استعمال المصنف في نطاق ممارسة نشاطها بالشكل الذي يحقق المصلحة العامة.

تشريعه الوطني على تقييدات أو استثناءات للحقوق الممنوحة لمؤلفي المصنفات الأدبية والفنية بناء على هذه المعاهدة في بعض الحالات الخاصة التي لا تتعارض والاستغلال العادي للمصنف ولا تسبب ضررا غير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف"، كما نصت المادة 2/9 من اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية على أنه " تختص تشريعات دول الإتحاد بحق السماح بعمل نسخ من هذه المصنفات في بعض الحالات الخاصة، بشرط ألا يتعارض عمل الاستنساخ مع الاستغلال المادي للمصنف وألا يسبب ضررا بغير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف"، كما نصت المادة 5/5 من التوجيه الأوروبي الصادر في 22 ماي 2001 على أنه " لا مجال لتطبيق الاستثناءات والقيود المنصوص عليها في البنود 1،2،3،4 إلا في حالات خاصة شريطة لا تتعارض مع الاستغلال المادي للمصنف، وألا تسبب ضررا بالمصالح المشروعة لصاحب الحق".

[18]– راجع/ المادة 34 من الأمر 03-05 السالف الذكر.

[19]– راجع/ المادة 33 من الأمر 03-05 السالف الذكر.

[20]– النجار محمد علي، حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.، ص358.

[21]– الراوي زياد طارق جاسم ،(النسخة الرقمية المعدة للإستعمال الشخصي)، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العراق، العدد3، 2016، ص685،

- **الإشهادات القصيرة:**

يعتبر الاستشهاد من الأعمال المشروعة وغير الماسة بحقوق المؤلف، حيث يقصد به نقل فقرات أو مقتطفات من مصنفات أدبية أو فنية متمتعة بحماية قانون حق المؤلف، وذلك بهدف توضيح فكرة ما أو إضفاء مزيد من الشرح عليها أو بهدف النقد أو الإقناع أو التعليم.

- **الإبلاغ في إطار إجراء قضائي أو إداري:** يعد كذلك عملا مشروعًا بدون أخذ الإذن من المؤلف شريطة أن يكون ذلك ضروريًا وبدون تحقيق ربح تجاري كطريق إثبات بخصوص إجراءاتٍ قضائيةٍ أو إداريةٍ[22].

المبحث الثاني

مساعي حل إشكالات حق المؤلف مع النفاذ الحر للمعلومة في البيئة الرقمية

إن النفاذ الحر للمعلومة يتطلب إعادة تكييف حق المؤلف بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية لكي يصبح أكثر مرونة.

المطلب الأول: محاولات واسعة لتعزيز حماية حق المؤلف في البيئة الرقمية

إن بناء الإنترنت الكامن في تقنية 'طرف إلى طرف' جعل تطبيق قانون حق النشر والتأليف أكثر صعوبة، فقد دعمت هذه التقنية إنشاء الشبكات المفتوحة والمتناظرة مشاركة الملفات، وقد أدى ذلك إلى محاولات واسعة النطاق لتعزيز وحماية حقوق الطبع والنشر وحقوق الملكية الفكرية بشكل عام:

الفرع الأول : قانون الضربات الثلاث The Three Strikes أو قانون تدرج الاستجابة Law Response Graduated في فرنسا 2009

إن قانون تدرج الاستجابة المعتمد من قبل الهيئة التشريعية الفرنسية والذي يهدف إلى تطبيق وفرض حقوق النشر والتأليف من خلال تخويل المحاكم بقطع الخدمة عن مستخدم الإنترنت في حالة إدانته بتبادل-sharing-File P2P-غير قانوني لمواد محمية بهذه الحقوق[23].

ينطبق تطبيق هذه العقوبة على المستخدمين الذين لا يوفرون الحماية اللازمة عند استعمال الإنترنت، وخصوصا على الأجهزة التي يتم استخدامها من أشخاص آخرين، إذا ما تم من خلالها تبادل غير مشروع لمواد تملك حقوق النشر وبموجب هذا القانون يستلم مستخدمو الإنترنت إنذارات متتالية (إنذارين بحد أدنى عندما يكون هناك تبادل للأعمال المحمية من خلال تكنولوجيا الند للند[24] peer to peer- networks -، وبعد القيام

---

[22]- راجع/ المادة 49 من الأمر 03-05 السالف الذكر.

[23]- https://ara.mediafresco.com/france-u-turns-controversial-three-strikes-hadopi-internet-disconnection-law-649015

[24]- وبالفرنسية تعني de pair à pair،أي من حاسب آلي إلى آخر، وهي تقوم على فكرة انتقال وتبادل المعطيات والمعلومات بين الحواسب الآلية مباشرة دون المرور بخادم مركزيserveur central ، حيث أظهرت دراسة قامت بها جمعية مكافحة التقليد في المجال السمعي

بالاعتداء للمرة الثالثة، تفصل خدمة الإنترنت عن المستخدم المخالف ويتخذ بحقه إجراءات قضائية، ولكن المشرع الفرنسي تنبه لخطورة مثل هذا القانون على حريات الأفراد وإلى عدم فاعلية الجزاءات التي جاء بها والتكلفة المالية الباهظة لتطبيقه ،مما جعله يعيد النظر فيه بتاريخ 2013/7/9.

ويستبدله بنظام الغرامات التي تبدأ بمبلغ 60 يورو، وتفرض على الأشخاص الذين يستمرون في الاعتداء على حقوق المؤلف بالرغم من الإنذارات المتكررة. إلى جانب القانون الفرنسي الآخر هو قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي قانون la loi pour confiance dans l'économie numérique الذي صدر بتاريخ2004/6/21[25] لحماية مزودي خدمات الإنترنت في بعض الحالات من المسائلة القانونية، مما يجعل التوجيه الأوروبي رقم 31/2000الخاص بمجتمع المعلومات جزءا لا يتجزأ من القانون.

الفرع الثاني : قانون الاقتصاد الرقمي وحماية حقوق النشر والتأليف الخاص بالمملكة المتحدة في 2009

تم إدخال قانون الاقتصاد الرقمي (Act Economy Digital) في المملكة المتحدة والذي يتضمن عدد من التدابير الرامية إلى حماية الصناعات الإبداعية القائمة، وبالأخص صناعات الأفلام والموسيقى. وتقوم هذه التدابير بالضغط على مزودي خدمات الإنترنت لمراقبة المستخدمين من أجل تحديد التبادل غير القانوني وإيجاد آليات لقطع الخدمة عن هؤلاء المستخدمين[26].

من جانب آخر علل المعارضون ان هذا القانون هدفه محاولة حماية نماذج الأعمال القديمة التي لم تعد قابلة للتطبيق في الاقتصاد الرقمي، أما جدال أنصار هذا القانون ارتكز على ضرورة وجوده مانع السرقة غير المشروعة للملكية الفكرية.

الفرع الثالث : القانون الرقمي لعام 1998 " Digital Millennium Copyright Act

مواكبة للتطورات المتسارعة قام الكونجرس الأمريكي بسن قانون حق المؤلف في العصر الرقمي خاص بالبيئة الرقمية ، وهو قانون حق المؤلف ملائم للعصر الرقمي، لأنه يوسع الحماية للأعمال الرقمية من خلال ضمان عدم العبث أو التحايل أو إزالة الأدوات الموضوعة لحماية حقوق المؤلف، ويحاول هذا القانون طمأنة مزودي خدمات الأنترنت وحمايتهم من المخالفات التي ترتكب وفقا لقانون حق المؤلف الأمريكي، ويعفي القانون

البصري ALPA) جوان 2006 بأن 450.000 فيلم تم تحميله بطريقة غير مشروعة في فرنسا لوحدها باستعمال تقنيةP2P، وأن الفيلم الفرنسي bien venue chez les cris قد تعرض لوحده لأكثر من 9800 عملية تحميل يوميا[24]. تقوم هذه التقنية على عملتين متزامنتين وهما التحميل le téléchargement " ، "والبث أو الإرسالl'émission" ،"بمعنى أنه ما إن يتم تحميل الملف حتى يتم وضعه تحت تصرف باقي مستخدمي الشبكة والذين بدورهم يمكنهم القيام بنفس العملية.

[25] - loi n 2004-575 du 21/6/2004 pour la confiance dans l'économie numérique ,JORF n 143,22/6/2004 p 11168

[26]–وليم هـ داتن، انا دوباتكا ، مايكل هيلز ، غينيتت لو، فيكتوريا ناش ، تمت ترجمة وطباعة هذا الكتاب باللغة العربية بفضل مساهمة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي –سيدا– ، منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم ، حرية التعبير ، حرية الاتصال ، تغيير البيئة القانونية و التنظيمية الداعمة للانترنت ، منشورات اليونسكو ، 2013 ، ص 53 و ما يليها

بشكل خاص شركات مثل ياهو " yahoo " وغوغل " Google " وغيرهم من المسؤولية القانونية بشرط قيامهم بتبني سياسات تتعلق بإنهاء الخدمات المقدمة للمعتدين على حقوق المؤلف[27].

لقد أخذ هذا القانون بأكثر مستويات الحماية ارتفاعا وهو المستوى الثالث[28]، وأضاف القسم 103 من هذا القانون فصلا جديدا يحمل رقم 12 إلى الجزء 17 من تقنين الولايات المتحدة الأمريكية، كما قسم التدابير التكنولوجية إلى نوعين تدابير تكنولوجية تمنع الحصول على المصنف المحمي بموجب حق المؤلف، وتدابير تمنع نسخ المصنف المحمي بدون ترخيص من صاحب حق المؤلف، إضافة إلى ذلك حظر هذا القانون تصنيع أو بيع الأجهزة أو الخدمات التي تستعمل في التحايل على التدابير التكنولوجية المتقدمة بنوعيها، أما فيما يتعلق بالأفعال التي ترتكب بغرض إبطال التدابير التكنولوجية أو التحايل عليها فقد حظر القانون الأفعال المتعلقة بإبطال التدابير التي تمنع الحصول على العمل المحمي عن طريق حق المؤلف[29].

المطلب الثاني: موازنة بين نظام حق المؤلف و نفاذ الحر للمعلومة في البيئة الرقمية

نظرا للتحديات والإشكالات التي تواجه نظام قانون المؤلف في البيئة الرقمية ظهرت رخص الحماية في البيئة الرقمية بغية خلق نوع من الموازنة بين حق المؤلف على إبداعه و حق الجمهور في المعلومة كانت أولها بظهور رخص على البرمجيات تلتها رخص على الإبداعات الأدبية .

الفرع الأول : ظهور حركة الإبداع الحر على المصنفات الرقمية في البيئة الرقمية

1 –رخصة جنو العمومية:

هي رخصة استخدام برمجيات حرة، أي أن نطاق استخدامها يقتصر على البرمجيات الحرة، وتعتبر أكثر الرخص التي تعطي حقوقا لمستخدميها والمستفيدين منها، هذه الرخصة كتبها ريتشارد ستولمان مؤسس مؤسسة البرمجيات الحرة، كتبت هذه الرخصة كرخصة استخدام لمشروع جنو، وهو مشروع لإنتاج نظام تشغيل حاسوبي حر بالكامل. هناك عدد من الاشتراطات التي يجب أن تتوفر في البرمجيات التي تُرخص برخصة جنو العمومية، كالآتي[30]:

–**الاشتراط الأول:** توزيع مصدر البرمجية وإعادة نسخ والتوزيع البرمجية المرخصة، مع إعطاء حق المستخدمين في التعديل علية وإصدار أعمال مشتقة منه، وهو ما يعني أن الرخصة تعطي مساحة ضخمة من

---

[27]– عبد الله عبد الكريم عبد الله، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الأنترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص213.

[28]– أبو الحسن أسامة مجاهد، حماية المصنفات على شبكة الأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.، ص15.

[29]– عيساني طه، الاعتداء على المصنفات الرقمية وآليات حمايتها، مذكرة ماجستير، تخصص ملكية فكرية، جامعة الجزائر، 2013/2012 ،ص113.

[30] محمد الطاهر، الحريات الرقمية، مدخل نحو تحرير المعرفة ، مؤسسة حرية الفكر و التعبير، د سنة طبع، ص 27.

الحرية للمستخدمين حيث يمكنهم أن يطلعوا على الكود المصدري للبرمجية، مما يعطيهم فرصة للتعلم ومعرفة كيفية عمل البرمجية، كما أنه يحق لهم أن يقوموا بإعادة نسخة وتوزيعه سواء مجانا أو بشكل تجاري، بالإضافة لتمكينهم من تطوير البرمجية وإصدار برمجيات أخرى مشتقة أو مبنية على البرمجية الأساسية بما يناسب احتياجاتهم واستغلال ذلك بشكل تجاري أو غير تجاري.

– **الاشتراط الثاني:** منع تغيير رخص الأعمال المشتقة، وهذا يعني أنه عند اشتقاق برمجية من برمجية خاضعة لرخصة جنو العمومية، لا يحق لمُنتج البرمجية المُشتَقّة أن يصدرها بأي رخصة غير نسخة جنو العمومية، وهذا يعني أنه في حالة وجود برمجية مثلا تقوم على إدارة الموارد البشرية للشركات، وهذه البرمجية مرخصة برخصة جنو العمومية (برمجية أ)، وقام مبرمج/شركة بتطوير هذه البرمجية لجعلها تقوم بمهمة إدارة الموظفين عن بعد (برمجية ب)، في هذه الحالة يجب أن يتم إصدار (برمجية ب) برخصة جنو العمومية، ومن ثم تعطي (برمجية ب) الحقوق الكاملة للمستخدمين في إعادة النسخ والتوزيع والحصول على الكود المصدري للبرمجية المعدلة.

– **الاشتراط الثالث:** لا يجوز أن يتم ترخيص برمجية برخصة جنو العمومية إذا كان هناك طرفا ثالثا يمكنه أن يحد من حقوق المستخدم الأساسية (النسخ وإعادة التوزيع والحصول على الكود المصدري وإصدار أعمال مشتقة)، كأن يكون هناك قانون الدولة يمنع الحصول على الكود المصدري أو أنه في حالة إن كنت تمتلك شركة للحلول البرمجية، وتعاقدت مع شركة أخرى لإنتاج برمجية لإدارة الحسابات بها واشترطت الشركة في العقد عدم الإفصاح عن الكود المصدري للبرنامج، وقتها لن يكون بإمكانك أن تقوم بترخيصها برخصة جنو العمومية.

– **الاشتراط الرابع:** واقعيا هو ليس اشتراط واحد، هي مجموعة من الاشتراطات وُضِعت في الإصدار 3 من رخصة جنو العمومية، من هذه الاشتراطات: منع الحصول على براءة اختراع لبرمجية مرخصة برخصة جنو العمومية، تسهل استرجاع حقوق المستخدم في حالة خرقها، من القيود التي توضع في العتاد للحد من تغيير البرامج الحرة التي تعمل عليه، توضيح توافقية رخصة جنو العمومية مع الرخص الأخرى مفتوحة المصدر.

2- البرمجيات الحرة[31] : يمكن تعريف البرمجيات الحرة من خلال ما تمنحه للمستخدم من حقوق وحريات بالمقارنة بالبرامج المغلقة[32]، حيث تتمثل في أربع حريات أساسية وهي[33]:

[31]– منذ عام 1985 مع إنشاء–FSF – Free Software Fundation تمويل البرمجيات الحرة بواسطة Richard Stallmann،طور حركة لإنشاء البرمجيات الحرة، تمثل شكلاً من أشكال التنازل حق المؤلف ، مؤسسة البرمجيات الحرة (FSF) هي المنظمة الرئيسية التي تدعم مشروع جنو، تم إطلاقه في عام 1984 لتطوير نظام تشغيل كامل بأسلوب Unix، وهو عبارة عن ملف البرمجيات الحرة: نظام جنو. هذا النظام يستخدم . NOYAUX LINUX ، و تتمثل مهمة مؤسسة البرمجيات الحرة في الحفاظ على حرية استخدام البرامج ودراستها ونسخها وتعديلها وإعادة توزيعها وحمايتها وتعزيزها ، والدفاع عن حقوق مستخدمي البرمجيات الحرة.

– حرية استعمال البرنامج لأي غرض ومن أي شخص كان دون الحصول على ترخيص بذلك من المبرمج.

– حرية دراسة وتعديل برنامج المصدر.

– حرية نسخ البرنامج وتوزيعه على أي شخص آخر.

– حرية تطوير البرنامج وتحسينه، وإعادة توزيع النسخ المعدلة على الآخرين، ولأجل هذا يلزم أن يكون برنامج المصدر متوفر في متناول جميع المستخدمين.

الفرع الثاني : اتساع حركة الإبداع الحر على المصنفات الأدبية في البيئة الرقمية

إن حركة الإبداع الحر لم تتوقف عند برامج الحاسب الآلي بل واصلت تطورها لتشمل جميع مجالات الإبداع الفكري، حيث ظهرت مؤخرا حركة أوسع نطاقا من حركة البرمجيات الحرة أطلق عليها:

1-حركة الثقافة الحرة " Free Culture Movement "، وقد نشأ عن هذا التوسع ميلاد تراخيص حرة جديدة تقوم على نفس تصور حقوق المؤلف المعاكسة، نذكر من بينها ترخيص الفن الحر " Licence Art Libre " والذي بمقتضاه يوضع المصنف الفني أيا كانت دعامته المادية كلوحة فنية أو قطعة موسيقية أو رسم معين في متناول الجمهور[34]، بحيث يكون في استطاعة أي شخص أن ينسخه ويوزعه ويعدله كما يشاء، مع التقيد باحترام حقوق المؤلف الأدبية وأن يلتزم عند إعادة توزيع المصنف الأصلي أو المعدل بأن ينشره تحت نفس الترخيص

2-رخص الإبداع المشاع : بعض الحقوق محفوظة" هذا ملخص "رخص المشاع الإبداعي"[35] حيث تهدف هذه الرخصة إلى إطلاق العديد من الحريات في استخدام المنتج الإبداعي المنشور تحت تراخيصها، وهذا النوع من التراخيص انتشر مؤخرا بشكل واضح.

كما يمكن لمستخدمي البرمجيات الحرة، دون أي إذن، ودون دفع أي رسوم، استخدام البرنامج لأي غرض لديهم ،أيضا إمكانية الوصول للكود المصدري (رمز البرنامج كما كتب في الأصل من قبل المبرمجين) والذي يسمح لهم بدراسة البرنامج وتعديله ونشر أي تحسينات أدخلوها عليه كما ، يُسمح لهم بذلك إعادة توزيع نسخ البرنامج مجانًا أو مقابل أجر، وبعبارة أخرى، يجوز لأي شركة أوvoir pour plus d'information :propriété intellectuelle, eduki fondation, فرد استغلاله لغرض تجاري numéro 12, p30 , voir le site : https://eduki.ch/fr/doc/dossier_12_pi.pdf

[32]– عمرو حسن فتوح حسن، البرمجيات مفتوحة المصدر لبناء وإدارة المكتبات الرقمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2012، ص162.

[33]– حسام الدين عبد الغني، الحماية القانونية لبرمجيات الحاسب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص90.

[34]– عبد الهادي فوزي العوضي، البرمجيات الحرة في القانون المصري "دراسة مقارنة "، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص24.

[35] منظمة المشاع الابداعي http://creativecommons.org

مع تراخيص المشاع الإبداعي، يمكن لمنشئي المحتوى تحرير المحتوى بسهولة عن طريق السماح للجمهور باستخدامها. في وقت تصبح فيه المعرفة راجحة لتطور الفرد والمجتمع والإبداعات المشتركة والمعرفة تكتسب أهمية، جزء فقط من كل المعرفة الإنسانية يمكن الوصول إليها بحرية وقابلة لإعادة الاستخدام. إنه فقط من خلال المشاعات يمكننا أن نضمنه لكل البشر ،تكافؤ الفرص في الوصول إلى المعلومات والتعليم والمعرفة، يريد العديد من منشئي المحتوى المشاركة في تنمية المجتمعات الحديثة في علاقتهم بالمعرفة، لا يرغبون في الحصول على "جميع الحقوق محفوظة" ، على العكس لديهم مصلحة في رؤية عملهم يعاد استخدامها من قبل الجميع، وهذا مستحق بشكل خاص للإمكانيات غير المسبوقة التي يوفرها الإنترنت لتوزيع وتبادل و تبادل المعرفة والمعلومات.

تقدم **Creative Commons (CC)** أفضل مجموعة أدوات معروفة لتقديم المحتوى العاملين[36]، في رخصة المشاع الإبداعي هناك أربعة اشتراطات توفرها الرخصة لتحكم حقوق استخدام واستغلال غير المنتج الأصلي للمصنف[37]:

-**النِّسبَة (by)**: يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ وتوزيع ونقل العمل وإعادة استخدامه، وتبني العمل في أعمال أخرى، بشرط أن تعزو العمل إلى المؤلف أو صاحب الرخصة بالطريقة التي يراها مناسبة (لكن ليس بطريقة توحي أنهم مؤيدون لك أو لعملك)، شرط النِّسبَة يعني أن مبدع المصنف يسمح للمرخص لهم (الناس غير مبدع المصنف) بإعادة نسخة وتوزيعه، كأن التقط صورة مثلا وأسمح لغيري أن يستخدمها كغلاف لكتاب أو يقوم بطباعتها وتوزيعها أو يقوم بتطويرها باستخدام الحاسوب لاستخدامها في عمل آخر، وفي هذه الحالة يشترط على المرخص له (الناس غير مبدع المصنف) أن يذكر اسم المبدع الأصلي بالطريقة التي يشترطها.

- **غيرُ التجاريّ (NC)**: يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ وتوزيع وعرض المصنَّفِ وعمل مصنفات مشتقة منه بشرط كون ذلك لغير الأغراض التجارية، شرط غيرُ التجاريّ، يعني أنه يحق للمرخص لهم أن يستخدموا المصنف كما في النِّسبَة. لكن، في غير الأعمال التجارية، كأن أقوم بتصوير فيلم وثائقي مثلا، يحق للمرخص لهم أن ينسخوا الفيلم ويقوموا بتوزيعه أو حتى تنظيم عروض للفيلم، لكن دون أن يتم هذا بشكل تجاري.
- **بلا اشتقاق (ND)** :يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ وتوزيع وعرض المصنَّفِ في نسخ طبق الأصل، ولا يحق له عمل مصنّفات مشتقة منه، شرط بلا اشتقاق يعني أنه في حالة أن قام المرخص لهم (الناس غير مبدع المصنف) بنسخ أو توزيع أو عرض المصنف، لا يحق لهم أن يقوموا بتغيير أي من المحتوى، ودون يتم إنتاج مصنف جديد مشتق من المصنف الأصلي، كأن أقوم بالتقاط صورة، وأنشرها برخصة مشاع إبداعي

[36] - Paul Klimpel, La connaissance libre grâce aux licences créatives Commons, wikimedia , Belgique , p5.

[37] محمد الطاهر، الحريات الرقمية، مدخل نحو تحرير المعرفة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، د سنة طبع، ص 23؛ أنظر كذلك الرابط الالكتروني: https://creativecommons.org/licenses/?lang=ar

اشترط فيه (بلا اشتقاق) وقتها لن يحق للمرخص لهم باشتقاق صورة أخرى جديدة مبنية على الصورة الأصلية.

- **المشاركة على قدم المساواة (SA)** : يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ وتوزيع وعرض المصنَّفِ، وعمل مصنفات مشتقة منه بشرط توزيع النسخ أو المصنّفات المُشتقَّة بذات الرخصة المُرخَّصُ بها المُصنَّفُ الأصلي، اشتراط الترخيص بالمثل يتيح للمرخص لهم (الناس غير مبدع المصنف) بنسخ وتوزيع وعرض المصنف وعمل مصنفات أخرى مشتقة منه، لكن لن يسمح لهم أن ينشروا مصنفهم الجديد تحت رخصة أخرى غير المشاع الإبداعي، كأن أقوم بإطلاق دراسة تحت رخصة المشاع الإبداعي واشترط فيها الترخيص بالمثل، سيكون على من يشتق دراسة أخرى جديدة مبنية على الدراسة الأصلية أن يقوم بنشر الدراسة الجديدة المُشتقة برخصة المشاع الإبداعي أيضا.

من الاشتراطات الأربعة السابقة، هناك ستة أنواع من رخص المشاع الإبداعي، جاءت من دمج الاشتراطات السابقة [38]:

1. **النسبة (CC-BY)**: النسبة هي الاشتراط المشترك بين جميع أنواع رخص المشاع الإبداعي، استخدامها يعني أنه يحق للمرخص له نسخ وتوزيع ونقل العمل وإعادة استخدامه، وتبني العمل في أعمال أخرى منه، بشرط يتم ذكر المصدر بالطريقة التي يشترطها المبدع الأصلي للمصنف.
2. **النسبة– المشاركة على قدم المساواة (CC-BY-SA)**: هذا النوع من ترخيص المشاع الإبداعي هو دمج بين شرط النسبة وشرط المشاركة على قدم المساواة، ومن ثم يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ وتوزيع ونقل العمل وإعادة استخدامه، وتبني العمل في أعمال أخرى بشرط نسبة المصنف لمؤلفة الأصلي وإصدار المصنف المشتق بنفس الرخصة.
3. **نسب المصنف – بلا اشتقاق (CC-BY-ND)**:هذا النوع من الترخيص يدمج شرطي النسبة وشرط بلا اشتقاق، بالتالي يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ و توزيع ونقل العمل وإعادة استخدامه. لكن، بشرط عدم اشتقاق أعمال أخرى من المصنف الأصلي، ونسبة العمل إلى المؤلف أو صاحب الرخصة بالطريقة التي يراها مناسبة.
4. **نسب المصنف–غير التجاري (CC–BY–NC)** [39]:هذا النوع يدمج شرطي النسبة وغير التجاري، ومن ثم يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ وتوزيع ونقل العمل وإعادة استخدامه، وتبني العمل في أعمال أخرى، بشرط عدم استخدامه في الأعمال التجارية، ونسبة العمل إلى المؤلف أو صاحب الرخصة بالطريقة التي يراها

[38] https://farhan2030.com/2020/05/15/ الابداعي المشارع

[39]– محمد الطاهر ، المرجع السابق، ص 23 و https://farhan2030.com/2020/05/15/

مناسبة.

5. **نسب المصنف- غير التجاري- المشاركة على قدم المساواة (CC-BY-NC-SA):** هذا النوع دمج ثلاث اشتراطات، النسبة، غير التجاري، والمشاركة على قدم المساواة، ومن ثم يحقّ للمُرخّصِ لهُ نسخ وتوزيع ونقل العمل وإعادة استخدامه، وتبني العمل في أعمال أخرى، بشرط عدم استخدامه في الأعمال التجارية، وإصدار المصنف المشتق بنفس الرخصة ونسبة العمل إلى المؤلف أو صاحب الرخصة بالطريقة التي يراها مناسبة.
6. **نسب المصنف-غير التجاري-بلا اشتقاق (CC-BY-NC-ND):**هذا النوع دمج ثلاث اشتراطات، النسبة، غير التجاري وشرط بلا اشتقاق، وبالتالي، يحق للمرخص له نسخ وتوزيع ونقل العمل وإعادة استخدامه، وتبني العمل في أعمال أخرى، بشرط عدم استخدامه في الأعمال التجارية وعدم اشتقاق أعمال أخرى من المصنف الأصلي ونسبة المصنف لمؤلفة الأصلي.[40]

خاتمة:

تؤدي تراخيص الإبداع المشاع دورا مهما في تنشيط وتشجيع الإبداع الفكري عبر الأنترنت من خلال تخفيف القيود المفروضة على استخدام هذا الإنتاج واستثمارها في مجال إتاحة المعرفة ودعم حركة الوصول الحر في كل أنحاء العالم، كما تتيح نوعا من الحماية ومقدار من الحرية في استخدام المواد المنشورة من جهة، ومن جهة أخرى تضمن إتاحة المعرفة والتواصل العلمي من أجل إيجاد نوع من التوازن بين الحماية والإتاحة. إن رخص الإبداع المشاع ليست بديلا لحق التأليف فالرخص التي تصدرها العموميات الخلاقة تساعد المؤلفين على الحفاظ على حقوقهم، بل وتعبّر عن حق التأليف بطريقة أكثر مرونة، كما تسعى لتشجيع التقدم العلمي.

مما سبق يمكن طرح التوصيات الآتية:

الاهتمام بحقوق التأليف كخطوة لمواصلة الإبداع في العالم الافتراضي من خلال إصدار قوانين لحمايتها في البيئة الرقمية مواكبة لمستجدات العصر وملائمتها مع التطورات التكنولوجية، التوسيع من الاستثناءات في مجال حقوق المؤلف لكونها تلاؤم أكثر مع الوسط الرقمي كرؤية جديدة لحماية المصنفات في البيئة الرقمية.
ضرورة نشر الوعي باستخدام تراخيص العموميات الخلاقة بين الباحثين كنوع من الحماية للإبداع مع ضمان إتاحة المعرفة للمساهمة في إثراء العلمي، اهتمام التشريع في مجال حقوق المؤلف بتراخيص العموميات الخلاقة و دمجها في إطاره لكونها تلاءم الوسط الرقمي علما أن قطر و الأردن و مصر من اهتم بها كبلدان عربية .
في الأخير يمكن القول بأن قانون المؤلف ليس قانون نموذجي إنما قانون وضع مبادئ وأسس قابلة للتغيير والتكيّف مع التحولات بشكل أو بآخر، كما يمكن التغيير فيه بما يتماشى مع التكنولوجيا المتطورة.

[40]- محمد الطاهر، المرجع السابق، ص 24.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

- الامر03-05 المؤرخ في19 يوليو 2003 يتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، ج ر عدد44.

ثانيا: المراجع

أ) باللغة العربية

1) الكتب:

- أبو الحسن أسامة مجاهد، حماية المصنفات على شبكة الأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- أنور بدر، حقوق الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات " دراسات في التأييد والمعارضة ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق بالعصر الرقمي "، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2013.
- الجيلالي عجة، أزمات حقوق الملكية الفكرية " أزمة حق أم أزمة قانون أم أزمة وصول إلى المعرفة"، دار الخلدونية، الجزائر، 2012.
- النجار محمد علي، حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
- حسام الدين عبد الغني، الحماية القانونية لبرمجيات الحاسب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.
- عبد الله عبد الكريم عبد الله، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الأنترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
- عبد الهادي فوزي العوضي، البرمجيات الحرة في القانون المصري " دراسة مقارنة "، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
- عمرو حسن فتوح حسن، البرمجيات مفتوحة المصدر لبناء وإدارة المكتبات الرقمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2012.
- محمد الطاهر، الحريات الرقمية، مدخل نحو تحرير المعرفة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، (د.س.ن).
- وليم هداتن، انا دوباتكا ، مايكل هيلز ، غينيتت لو، فيكتوريا ناش ، تمت ترجمة وطباعة هذا الكتاب باللغة العربية بفضل مساهمة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي –سيدا– ، منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم ، حرية التعبير ، حرية الاتصال ، تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للإنترنت ، منشورات اليونسكو ، دون سنة .

2- الرسائل :

- أسامة بن يطو، الحق في الوصول إلى المعرفة في ظل نظام الملكية الفكرية دراسة في التشريع الجزائري و المواثيق الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة باتنة1، 2020.
- حرز الله فؤاد، الحكومة الالكترونية في الجزائر، دراسة في إمكانية التطبيق، مذكرة ماستر، جامعة ممد خيضر بسكرة، 2013/2012.
- عمارة مسعودة ، النظام القانوني لبرامج العلام الآلي بيم قانون المؤلف و براءة الاختراع، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2013.
- عيساني طه، الاعتداء على المصنفات الرقمية وآليات حمايتها، مذكرة ماجستير، تخصص ملكية فكرية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

3- المقالات :

- الراوي زياد طارق جاسم، النسخة الرقمية المعدة للاستعمال الشخصي، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العراق، العدد3، 2016.
- رامي علوان، حماية حقوق المؤلف في القانون الإماراتي في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة ، المجلة الدولية للقانون عدد ، 2016 .
- بهلول امنة، الأرشيف المفتوح المؤسساتي و الوصول الحر للمعلومات العلمية و التقنية ، revue RIST ، vol21، N01 ، 2014.
- منال دربالي، احترام حقوق المؤلف في تونس ، ممارسات مارقة رغم زخم الترسانة القانونية، 2020/5/21، الموقع الالكتروني https://nawaat.org/2020/05/21 ، تاريخ الزيارة 2021/3/8

4- الملتقيات و المداخلات :

- أسامة محمد أمين، إتاحة المعرفة والوصول إلى المعلومات في المجتمع العربي المعاصر – التحديات والتطلعات، إتاحة المعلومات، المؤتمر العلمي العاشر لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، مصر ، أيام 16/15 ماي 2013 .

ثانيا باللغة الفرنسية:

1. Paul Klimpel, La connaissance libre Grace aux licences créatives Commons, wikimedia, Belgique.
2. Désirée Potanbissi, Etude des exceptions au droit d'auteur et aux droits voisins dans la directive CE N° 2001/29 du 22 Mai 2001 sur l'harmonisation de

certains aspects du droit d'auteur et des droits voisins dans la société de l'information, Mémoire de DEA propriété intellectuelle, Université de Paris, Faculté du Droit et Sciences Politiques, France.

3. Propriété intellectuelle, eduki fondation, numéro 12, voir le site : https://eduki.ch/fr/doc/dossier_12_pi.pdf.

4. La crise de légitimité du droit d'auteur a l'ère d'internet, Art Justice, le site : https://artjuice.net/la-crise-de-legitimite-du-droit-dauteur-a-lere-dinternet

5. Loi n 2004-575 du 21/6/2004 pour la confiance dans l'économie numérique, JORF n 143,22/6/2004.